نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى (*)

للدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى
أستاذ الاحصاء بكلية التجـــارة

١ ـــ تعريف الاقتصاد القومى :

الاقتصاد القومي للدولة هو ذلك الإطار الذى ينظم الأوجه المختلفة لنشاطها الاقتصادى ويبين العلاقات النسبية بين بعضهـــا البعض . والمقصود بالنشاط الاقتصادى للدولة هو كل نشاط يمارسه الأفراد والهيئات فيها فى سبيل تدبير احتياجات الشعب من وسائل الحياة والرفاهية . فالمجهود الذى يبذله الزارع لإنتاج مايستخدم فى إطعام الشعب أو كسائه نشاط اقتصادى وكذلك ما يقوم به الصناع من مجهود لانتاج مايسد حاجات الأفراد ويشبع رغباتهم . ومايبذله الآخرون من مجهود أو تضحية لتمكين الزراع والصناع من القيام بنشاطهم وتمكين جمهور الشعب من الحصول على منتجات الزراع والصناع والانتفاع بها .

كل هذه عبارة عن أوجه مختلفة للنشاط الاقتصادى ويتكون من مجموعها مانسميه الاقتصاد القومى ، وهو يتكيف حسب مقدار النشاط الذى يوجه إلى النواحى المختلفة مثل الزراعة والصناعة والتجـــارة وحسب علاقة هذه النواحى بعضها ببعض وأثرها فى السكان .

٢ ـــ الاقتصاد القومى لمصر :

وفى مصر كان الجزء الأكبر من المجهود والاهتمام موجها إلى الزراعة نظراً لخصوبة الأرض ووفرة المياه . وأما الصناعة فكان نصيبهـــا صغيراً بالنسبة إلى

(*) محاضرة ألقيت فى المؤتمر الذى عقده المجمع المصرى للثقافة العلمية لمناسبة دورته التاسعة عشرة لبحث التوجيهات العلمية فى ميدانى الزراعة والصناعة .

الوراعة ولكنه أخذ فى الازدياد السريع والتطور حتى غدا الصناعة مركز متين فى الاقتصاد القومى المصرى . وقد بدأ هذا يأخذ شكلا جديداً عما كان عليه فى أوائل القرن الحالى .

ويرجع تاريخ هذا التطور الحديث فى الاقتصاد القومي المصرى إلى الحرب العالمية الأولى حيث بدأت الأنظار تتجه إلى إنهاض الصناعة لكى تساهم بنصيب أكبر فى تحقيق رفاهية السكان . ثم تضافرت الجهود لتأسيسها وتدعيمها بزعامة بنك مصر وشركاته حتى جاءت الحرب العالمية الثانية فكانت الصناعة المصرية فى مركز متين تمكنت بواسطته من الاضطلاع بواجبات خطيرة جداً نحو إمداد البلاد باحتياجاتها الصناعية فضلا عن المساهمة بنصيب وافر فى المجهود الحربى . وقد اكتسبت الصناعة المصرية فى أثناء هذه الحرب خبرة واسعة ومفيدة زادت من تدعيمها .

وبهذا التطور الصناعى فى مصر أخذ الاقتصاد القومى المصرى شكلا جديداً يختلف من عدة نواح عما كان عليه منذ ربع قرن ، وكما أن هذا التغير فى شكل الاقتصاد القومى يتناول عناصره الأساسية ، فهو يتناول اتجاهاته المستقبلة وامكانياته أيضا ، ومما يدعو إلى الاغتباط والسرور أن هذه الاتجاهات الجديدة ستؤدى فى وقت قريب ان شاء الله إلى زيادة الرفاهية ، وان الامكانيات المرتقبة واسعة الأفق لدرجة عظيمة ، وتكفل زيادة كبيرة فى التاريخ الأهلى ، وتحقيق السعادة والرفاهية .

٣ ـــ نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى :

ولتقدير نصيب الصناعة فى اقتصادنا القومى ، ننظر إلى قيمة ما تنتجه الصناعة من سلع ، وما تساهم به فى مجموع الدخل الأهلى ونسبة ما تستخدمه من عوامل الانتاج ، ومقارنتها فى هذه النواحى بأوجه النشاط الأخرى .

(أولا) الناتج الصناعى :

فى سنة ١٩٤٥ بلغت قيمة المنتجات الصناعية جميعها ٢٠٠ مليون جنيه ، وقد استهلك كله تقريبا داخل البلاد ، ولم يصدر منه للخارج إلا مايساوى ٤ مليون جنيه فقط = ويكفى لتقدير اهمية ذلك الانتاج الصناعى أنه استخدم بأكمله داخل البلاد ، ولو أنه لم ينتج محليا لكان لزاما علينا استيراده من الخارج ، ودفع ثمنه بصادرات تخصم قيمتها طبعاً من مجموع الدخل الأهلى ، وقد بلغت قيمة المنتجات الزراعية فى نفس السنة مبلغ ٣٢٠ مليونا من الجنيهات صدر منه إلى الخارج ما قيمته ٣٧ مليون جنيه .

(ثانيا) الدخل من الصناعة :

بلغ الدخل الأهلى الناشىء من الصناعة فى سنة ١٩٤٥ مبلغ ٦٠ مليون جنيه . وهذا هو عبارة عن الفرق بين قيمة المنتجات الصناعية ، وقيمة الخامات المستخدمة فى انتاجها ، وهذا القدر يعادل ١٠ ٪ من جملة الدخل الأهلى فى تلك السنة ، ويعادل أيضا ٣٠ ٪ من الدخل الناشىء عن الزراعة الذى بلغ ٢٠٠ مليون جنيه فى نفس السنة .

(ثالثا) الأموال المستثمرة فى الصناعة :

فى سنة ١٩٤٥ كان مجموع رءوس الأموال المستثمرة فى الصناعة ٩٠ مليون جنيه تقريبا ، وفى نفس السنة كانت الأراضى الزراعية والمواشى والآلات الزراعية تقدر قيمتها بما لا يقل عن ١٢٠٠ مليون جنيه ، وبناء على ذلك تكون نسبة العائد فى الصناعة أربعة أمثالها فى الزراعة تقريبا .

(رابعاً) المشتغلون بالصناعة :

ليس من السهل معرفة عدد المشتغلين بالصناعة فى سنة ١٩٤٥ لعدم وجود تعداد للسكان فى تلك السنة . ولكن المعروف أن عدد العمال الصناعيين فى تلك السنة ٣٦٠,٠٠٠ عاملا يضاف إليهم حوالى ٢٧٠,٠٠٠ من المستخدمين وأصحاب الأعمال

وهذا يكون مجموع المشتغلين بالصناعة فى سنة ١٩٤٥ عددهم ٦٣٠,٠٠٠ شخصاً أو مايعادل ٧ ٪ من عدد الأشخاص العاملين من السكان أو ٣½ من مجموع السكان وهم يعولون ٨ ٪ من هؤلاء السكان .

(خامساً) نصيب المشتغلين بالصناعة من دخلها .

فى سنة ١٩٤٥ كان مقدار الأجور والمرتبات التى دفعت للمشتغلين بالصناعة حوالى ٢٧ مليونا أى مايزيد على ٤٢ جنيهاً للواحد فى المتوسط فى السنة . أما فى الزراعة فكان هذا المتوسط ١٩ جنيها وهو أقل من نصف الأجر فى الصناعة .

أما عن أصحاب الثروة الصناعية فكان نصيبهم فى سنة ١٩٤٥ يساوى ٣٠ مليوناً من الجنيهات بمعدل ٣٠ ٪ من رأس المال . وهو أيضاً ثلاثة أمثال ماأصابه أصحاب الثروة الزراعية من دخل عن طريق استغلالها فى الزراعة . فقد كان مجموع ايجار الأراضى الزراعية فى نفس السنة ١٠٨ مليوناً من الجنيهات ١٠ ٪ من ثمنها تقريبـــاً .

وهذه ناحية أخرى تتفوق فيها الصناعة وهي ناحية مهمة جداً وذات أثر كبير فى تحسين الحالة الاجتماعية وترقية مستوى المعيشة .

(سادساً) إيراد الحكومة من الصناعة .

فى سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ بلغت جملة إيرادات الحكومة ٨٨ مليوناً من الجنيهات من جميع الأبواب . وقد بلغ نصيب الصناعة من هذا الإيراد حوالى ٣١ مليوناً أى مايزيد على ٣٥ ٪ من كل الإيراد . وهذا المبلغ هو حصيلة الضرائب الجركية على الخامات الصناعية وأهمها الدخان وضرائب الانتاج والضرائب على أرباح المؤسسات الصناعية والمشتغلين فيها . وفى نفس السنة كانت حصيلة الضرائب على الأطيان الزراعية أقل من ٥ مليون جنيه أى مايوازى ٣ر٥ ٪ من إيرادات الحكومة .

٤ — المركز الحقيقى للصناعة فى الاقتصاد المصرى .

من هذا يتبين لنا أن الصناعة فى مصر تستخدم ٧ ٪ فقط من القوة البشرية

العاملة وتستخدمهم فى استغلال مايقل عن ٥ ٪ من الثروة القومية . وتأتى بما يعادل ١٠ ٪ من الدخل الأهلى ، وفى الوقت نفسه تمد الحكومة بما يزيد على ثلث إيرادها السنوى .

ونذكر هنا على سبيل المقارنة أن الزراعة تستخدم ٥٥ ٪ من الأشخاص العاملين لاستغلال ٦٦ ٪ من الثروة القومية الموجودة فى البلاد والدخل الناشىء عنها لايتجاوز ثلث الدخل الأهلى وما تدفعه للحكومة من ضرائب على الأطيان والأسمدة المستوردة وغيرها لا يصل إلى ١٠ ٪ من إيرادات الحكومة .

هذا بيان مختصر يشرح الأوضاع الاقتصادية على حقيقتها ويحدد المركز الحقيقى الذى تشغله الصناعة المصرية فى الاقتصاد المصرى ، وقد اعتمدنا فى رسم هذه الصورة على الاحصاءات الخاصة بسنة ١٩٤٥ ، وهى السنة الوحيدة التى نجد فيها الاحصاءات المطلوبة عن الصناعة والزراعة . وكنا نود أن يكون هناك إحصاءات أخرى أحدث من هذه . ولكن المرجح أن يكون الموقف الآن لايختلف كثيراً عما تقدم .

ويتضح من هذا البيان أن الصناعة فى مصر قد بلغت شأواً عظيما واحتلت مركزاً هاما فى اقتصادها القومى فى وقت قصير . وهى الآن ولم تبلغ من العمر ثلاثين سنة أكثر كفاية من الزراعة فى جميع النواحى . فإذا قارنا بينهما على أساس الدخل العائد نجد أن كفاية العامل أو الشخص المشتغل فى الصناعة تزيد على ضعف كفاية الشخص المشتغل بالزراعة . وكذلك نجد أن كفاية رأس المال المستثمر فى الصناعة تعادل أربعة أمثال كفاية رأس المال المستثمر فى الزراعة . أما بخصوص ميزانية الدولة فإن الصناعة تدفع من إيرادات الدولة ما يعادل ستة أمثال ماتدفعه الزراعة فضلا عن الإيرادات الأخرى التى تنشأ عن الصناعة بطريق غير مباشر .

هذا ويجب علينا ملاحظة أننا فى كل ماتقدم قصرنا الحديث على الصناعة نفسها بمعنى صنع الأشياء وتحويلها فقط ، ولم ندخل فى حسابنا أنواع النشاط

الأخرى التى تنشأ عن وجود هذه المنتجات الصناعية فى السوق مثل خدمات النقل والتجارة والتوزيع وغيرها . وهذه لو أمكن إحصاؤها لبلغت قيمتهـــا حوالى ١٠٠ مليون جنيه يجب إضافتها لحساب الصناعة فى الدخل الأهلى ، حيث أنها نشأت عن الصناعة مباشرة ولولاها ما وجدت .

٥ ـــ الدخل الأهلى فى مصر صغير

سبق أن اشرنا إلى أن الدخل الأهلى فى مصر سنة ١٩٤٥ يقدر مبدئيا بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه أى ما يعادل ٣٣ جنيها فى العام للشخص الواحد فى المتوسط . وهذا يعادل ١١ جنيها للعام باسعار سنة ١٩٣٩ قبل الحرب مباشرة . أما عن طريقة توزيع هذا الدخل فقد رأينا أن جملة الدخل من الزراعة ٣٠٠ مليون جنيه فى السنة المذكورة وهذا ينقسم إلى ٩٠ مليون جنيه لايجار الاراضى و ١١٠ مليون لاجور المشتغلين فى الزراعة . وقد كان عدد المشتغلين بالزراعة ٥ مليون شخصا فى سنة ١٩٤٥ يكونون هم وعائلاتهم نصف السكان تقريبا . وكان نصف المشتغلين بالزراعة يشتغلون فى أرض لا يملكونها ونصيبهم من جملة الدخل ٥٥ مليونا من الجنيهات يوزع عليهم وعلى افراد اسرهم فيكون نصيب الواحـــد ١٢ جنيها فى السنة (عدد الأفراد ٣٫٥ مليون اسرة فى ١٫٨ شخصا للاسرة = ٤٫٥ مليون شخصا) أما النصف الآخر وهم الذين يشتغلون فى أرض يملكونها وقد كان نصيبهم من الدخل الأهلى الزراعى ١٤٥ مليونا من الجنيهات (٢٠٠ ـــ ٥٥) يوزع عليهم وعلى افراد اسرهم فيكون نصيب الفرد الواحد ٣٢ جنيها فى السنة (عدد الافراد = ٢٫٥ مليون اسرة فى ١٫٨ شخصا للاسرة = ٤٫٥ مليون فردا) .

والمشتغلون بالصناعة نصيبهم من الدخل الصناعى ٣٧ مليونا من الجنيهات يوزع عليهم وعلى أفراد اسرهم فيكون نصيب الواحد ١٩ جنيها فى السنة (عددهم ٦٣٠٫٠٠٠ اسرة فى ٢٫٢ فرد للاسرة = ١٫٣٩٠٫٠٠٠ فردا) .

أما المالكون للثروة الصناعية ، ونصيبهم ٣٣ مليونا من الجنيهات فلا يعرف عددهم وهم لا يكونون فئة معينة من الناس لان الثروة الصناعية مملوكة بطريقة

المساهمة فى الشركات . ويمكن تقسيم هـذا المبلغ إلى ١٣ مليونا يخص المشتغلين بالصناعة يرفع نصيب الفرد الى ٢٠ جنيها في السنة و ٢٠ مليون جنيه لفئة التجار وغير هؤلاء من السكان يوجد فئة المشتغلين بالتجارة والنقل والمهن الحرة والخدمات الأخرى . وهؤلاء وذووهم يبلغ عددهم ٨ مليون من السكان يوزع عليهم نصيبهم من الدخل الأهلى الناشىء عن نشاطهم هو ٣٤٠ مليونا من الجنيهات مضافا اليهم ما قد يصيبه بعضهم من دخل عن طريق المساهمة فى شركات الصناعة . فيكون نصيب الفرد من هؤلاء وذويهم حوالى ٤٥ جنيها فى العام وهؤلاء يكونون ٤٢ ٪ من السكان .

والخلاصة أن الدخل الأهلى فى مصر موزع على سكانها فى سنة ١٩٤٥ كما يلى :

فئة السكان	نسبتهم إلى مجموع السكان ٪	متوسط دخل الفرد فى السنة
(١) افراد عائلات المشتغلين بزراعة أرض لا يملكونها	٢٥ ٪	١٢ جنيه
(٢) » » » » » يملكونها	٢٥ ٪	٣٢ »
(٣) » » » بالصناعة	٨ ٪	٢٠ »
(٤) » » » بالتجارة والتوزيع والمهن وذووهم	٤٢ ٪	٤٥ »
عموم السكان	١٠٠	٣٢ »

٦ — الصناعة أفضل ميدان للتوسع وزيادة الدخل الأهلى :

رأينا أن نصيب الفرد من السكان فى الدخل العام نصيب ضئيل ، ولا يفى بحاجات المعيشة ، ولو على حدود الكفاف ، ولا بد إذن من التفكير فى مصدر نجنى منه دخلا اضافيا لنزيد نصيب الفرد من الدخل ولير تفع مستوى معيشته . وقد رأينا أن الصناعة تفوق الزراعة فى الكفاية الانتاجية للعمل ورأس المال وكذلك فيما ندفعه من أجور للمشتغلين فيها وما تساهم به من ايرادات الحكومة

فضلا عما تقوم به من انتاج السلع وتدعيم استقلال البلاد. وقد رأينا أيضا أن ما يستثمر فى الصناعة لا يبلغ ٥٪ من الثروة القومية رغم وفرة العائد منها وانخفاض نسبة العائد من غيرها.

فالصناعة اذن هى الميدان الخصيب الذى نتجه اليه اذا أردنا زيادة الدخل الأهلى. وهى مجال التوسع الذى يضمن لنا هذه الزيادة بأسرع ما يمكن وبأقل ما يمكن من التضحية، لاسيما وأنه ليس من الممكن التوسع فى الاستثمار الزراعى الا بقدر ما عندنا من الأرض القابلة للزراعة وهذه محدودة بقيود جامدة وليس من الممكن التوسع فى النشاط التجارى إلا بزيادة كمية السلع التى يطلقها الانتاج الصناعى للتداول.

وفضلا عن ذلك فان نظام الشركات المساهمة يمكن الصناعة من الحصول على رءوس أموال ضخمة ويمكنها من الانتاج الكبير وتحقيق اقتصادياته فى النواحى المتعددة حيث تنفصل الملكية من الادارة وتسند الادارة إلى الفنيين والأكفاء.

وثمة ناحية اخرى لها خطرها وتجعل الصناعة أول ما يجب أن تتجه اليه لتعزيز الاقتصاد القومى. تلك هى الناحية السياسية إذ أن تدعيم الاستقلال السياسى للبلد والاحتفاظ به يتطلبان انشاء صناعات متعددة وتدريب عدد أكبر من سكان البلد على الأعمال الفنية وتعويدهم على الانظمة الصناعية فضلا عن ان انتاج اكبر عدد من المرافق الضرورية للدولة داخل حدودها مما يقوى شوكتها ويعلى شأنها ويحفظ كيانها.

٧ ــ الصناعات التى يجب التوسع فيها.

إذا أردنا اختيار الصناعات التى نتوسع فيها يجب أن نبدأ بالصناعات التى يرجى لها نجاح محقق ويمكن أن تستقر وتساهم بنصيب وافر فى الاقتصاد القومى وأن يكون لها من المقومات ما يحميها ويقوى ساعدها مع الزمن وفى الوقت

نفسه تسد فراغا ملحوظاً أو تساعد الصناعات القائمة أو تستخدم الخامات الموجودة محلياً أو العمال الموجودين حالياً ويمكن ترتيب بعض الصناعات حسب أهميتها فى هذا المشروع .

(أولا) صناعة تشييد المبانى .

لا ينكر أحد منا مقدار حاجتنا إلى إنشاء المبانى سواء المبانى العامة أو مبانى السكن الخصوصى . فقد أوقفت الحرب الثانية حركة المبانى لمدة طويلة . وفى الوقت نفسه زاد عدد السكان بسرعة فائقة لم يعرف لها مثيل منذ نصف قرن أو يزيد . يضاف إلى ذلك حاجتنا الملحة إلى مبانى للمدارس والمستشفيات والمحاكم ودور أخرى للحكومة .

ولا ينكر أحد منا أيضاً أن صناعة تشييد المبانى هى الصناعة الوحيدة التى لا يخشى عليها من المنافسة الاجنبية — فى الوقت الحاضر على الأقل .

ولا يخفى على أحد أن هذه الصناعة تستخدم مواد أولية كثيرة كلها منتجة محلياً إذ لا يزيد نسبة مايستورد من الخامات على ١٠ ٪ من قيمة المبنى ، وهى أيضاً تستخدم أيدى عاملة كثيرة وتنشط صناعات محلية كثيرة .

فيجب العمل على تشجيع هذه الصناعات بشتى الوسائل الممكنة ومنها الاعفاء الجزئى من الضرائب على المبانى المنشأة أو منح إعانات لبناء المنازل التى تستوفى شروطاً ومواصفات خاصة موضوعة ومحدودة لتفى بالأغراض الصحية والاجتماعية التى تنشدها ومن هذه الوسائل أيضاً تيسير الاقراض لغرض إنشاء المبانى وتشجيع شركات التأمين لاستثمار أموالها الاحتياطية فى المبانى باستئجارها بنسبة معقولة من التكاليف (٧ أو ٨ ٪) على أن تؤول إلى الحكومة أو المستأجر بعد مدة عشرين سنة مثلا . وفى هذا تخفيف للاعباء الملقاة على عاتق مصلحة المبانى بخصوص تصميم وتنفيذ مشروعات المبانى الكثيرة التى تطلبها مصالح الحكومة المختلفة . وفيه أيضاً تيسير على الراغبين فى تملك المبانى التى يسكنونها فيقبلون على بنائها وسكناها .

(ثانياً) الصناعات الوراعية .

هذه الصناعات وتشمل صناعة حفظ وتجفيف الخضر والفاكهة وصناعات الالبان والبسكويت والمكرونة وصناعات الخوص والقش وغيرها تسد فراغا كبيراً فى اقتصادنا القومى . فهى أولا تستخدم خامات موجودة محلياً وترفع من قيمتها وتجعل منها محاصيل نقدية يقبل الفلاح على زراعتها والاعتماد عليها كمورد مضمون للنقود التى يحتاجها فى تصريف شئونه . إذ أن وجود مصانع الحفظ أو التجفيف وغيرها فى منطقة معينة يضمن سوقا جيدة لمنتجات الخضر والفاكهة فيها ، ويعمل أيضاً على تركيز الانتاج وما يعود به من مزايا مثل المقدرة على مقاومة الآفات والاستفادة من المخلفات .

وفضلا عن ذلك فإن انتشار هذه المصانع فى الريف تسهل عمليات نقل المحصولات الغضة السريعة التلف ، وفى الوقت نفسه تساعد على امتصاص العمال المتعطلين فى بعض المواسم وتزيد من دخلهم وقوتهم الشرائية فيقبلون على الاستهلاك ويرتفع بذلك مستوى المعيشة العام .

وهذه المصانع تكون صغيرة نسبياً ولا يحتاج إنشاؤها إلى رءوس أموال ضخمة بقدر ما يحتاج تشغيلها إلى رأس مال كبير لشراء الخامات من المحاصيل . فيمكن تدبير رأس المال الثابت عن طريق المساهمة لإنشاء المصنع وشراء الآلات وأما الأموال اللازمة لشراء الخضر والفاكهة فى موسم حصادها فيمكن تدبيرها عن طريق الائتمان والعمليات المصرفية الأخرى كما يحصل فى تمويل محصول القطن كل عام . وإنشاء هذه المصانع فى بطون الريف وارتباط مصالح المزارعين بهذه المصانع عن طريق التعامل معها أو العمل فيها يجعلهم يقبلون على استثمار أموالهم فيها فيقل التهافت على الأطيان واستثمار الأموال فيها بدون مبرر .

ولا يخفى أن منتجات هذه المصانع تتيح سلعا جديدة يحتاجها الاستهلاك المحلى بل ويستوردها الآن بأثمان يمكن مضاربتها بالانتاج المحلى مع تحقيق ربح مناسب .

ولا شك أن هذه السلع لو انتجت محليا ترفع مستوى المعيشة لكل أفراد الشعب . وعلاوة على ذلك يمكن تصدير الفائض منهـــا للخارج ، واستخدامه فى موازنة الميزان التجارى من الصادرات والواردات .

(ثالثا) الصناعات الهندسية :

هذه الصناعات مطلوب التوسع فيها لإمداد الصناعات الأخرى بما تحتاجه من عدد وأدوات واصلاح لأدواته الانتاجية ، وهى أيضا تساعد على تدريب فئة من العمال على الأعمال الميكانيكية الدقيقة تحتاج اليهم المصانع ، وتتكون منهم نواة لانتاج الآت بسيطة تزداد فى التعقيد والكفاية مع مرور الزمن ، وهذا يساعد على التوسع فى الصناعات الأخرى ، ويعمل على تدعيمها .